

صياغة السلام في دمشق:

المساعدات الدولية، وصفقات النخبة المحلية، وسماسرة الداخل



ترجمات

ترجمة: أحمد عيشة



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكيرية المتعلقة بالشأن السوري خاصه، والصراع الدائر في سوريا وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سوريا، على أساس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويُسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البناء، وساحة للتلاقي للأفكار

قسم الدراسات:

يُقدم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترن الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربية، التي تستند إلى جهد بحثيًّا أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربية في سوريا المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



صياغة السلام في دمشق:

المساعدات الدولية، وصفقات النخبة المحلية، وسماسرة الداخل

Forging Peace in Damascus: On International Aid, Localized Elite Bargaining, and Insider Mediators	اسم الدراسة الأصلي
Merve Kania / مروى كانيا	الكاتب
مجلة الاقتصادات غير القانونية والتنمية / Journal of Illicit Economics and Development, 2021	مكان النشر وتاريخه
https://bit.ly/3H3aKaA	رابط الدراسة
8500	عدد الكلمات
وحدة الترجمة / أحمد عيسة	ترجمة

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز في القضايا المطروحة



المحتويات

3	ملخص
4	مقدمة
8	حول السلام وصفقات النخبة المحلية (الحضرية)
12	تهجين المساعدات الدولية وصعود الوسطاء المطاعين
15	حكايتان من وجهتين مختلفتين في دمشق
17	بساطين الرازي (ماروتا سيفي)
21	القابون
25	الخلاصة والتوقعات

ملخص

حددت الدراسات الأكاديمية حاضر الحرب ومستقبلها، على أنهما يتسمان على نحو متزايد بالتحضر وبوجود الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية التي تعرفها المساعدة الدولية الغربية بأمها «غيرمشروعة» أو «غيرليبرالية» أو «إجرامية». تتساءل هذه الدراسة كيف يمكن للمساعدات الدولية الغربية، وينبغي لها، أن تشكل التحولات من الحرب إلى السلام للإسهام في ظهور «سلام» دائم غيرعنيف؟ تجمع الدراسة بين الرؤى العلمية لدراسات «بناء السلام البراغماتية» والممارسة مع المقابلات والأدب الرمادي [الأبحاث غير المنشورة رسمياً، سواء بصيغة ورقية أو إلكترونية] حول مشاريع التخطيط الرئيسية في حين من أحياe دمشق، سوريا، تم تجهيزهما لـ«إعادة الإعمار» أو «إعادة التطوير»، وهما (القابون) (وسبعين الرازي). وبالتالي، فهي تتحدى، من ناحية، المقاربات الحالية التي تفترض، كما في حالة سوريا، أن الضغط السياسي الكبير والدبلوماسية والعقوبات يمكنها أن تصل إلى نتيجة دائمة. وتجادل بأن «السلام» يجب أن يُعرف به باعتباره نظاماً خاصاً بزمان معين، وفضاء معين، لهما علاقات متأصلة بالفاعلين السياسيين والاقتصاديين (التسويات السياسية)، وبالتالي، فهو قابل للتغيير والتوسيع ليشمل مزيداً من مصالح الناس وقضاياهم الذاتية. ومن ناحية أخرى، تشجع الورقة على توسيع نطاق الإجماع الناشئ عبر الأديبيات التي تمت مراجعتها واستعراضها، بأن دعم الجهات الفاعلة المحلية، التي تعرف بها جميع أطراف الصراع ذات الصلة وتحترمها كوسطاء، يوفر وسيلة مثمرة لتوسيع شمولية عمليات السلام وتسوياتها السياسية الأساسية. وهذا يعزز ذخيرة أساليب بناء السلام المستدامة الناشئة حديثاً، ويدفع نحو مزيد من الدراسات حول «صفقات النخبة المحلية».



مقدمة

من المؤسف أن الأزمة التي دامت عقداً من الزمن تقربياً في سورية تشكل حجة واضحة، في عدد من الدراسات الأكاديمية التي تم تحديدها فيما يتصل بحاضر الحرب ومستقبلها⁽¹⁾: فهي ذات طابع حضري⁽²⁾، وتتميز بجهات فاعلة تشير المساعدات الدولية الغربية في الغالب إلى أنها «غير مشروعية» أو «غيرشرعية» أو «إجرامية»، بدلاً من جهات فاعلة لبناء⁽³⁾ السلام⁽⁴⁾. فبعد أكثر من عقد من الانتفاضات التي تحولت إلى حرب، دمرت أكثر من 30 في المئة بيئه البناء في سورية، ويعتمد أكثر من 60 في المئة من سكانها على المساعدات الإنسانية، وشرد أكثر من نصف سكان البلدان قبل الحرب (12,2 مليون نسمة) ويعيشون في المدن⁽⁵⁾. في وقت كتابة هذا التقرير، استعادت الحكومة المركزية تقربياً جميع الأراضي التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقاً، وتستعد لما يسمى «إعادة الإعمار» أو بالأحرى «إعادة التطوير الحضري» للبلاد⁽⁶⁾. ولتحقيق هذا الهدف، من بين أمور أخرى، تُعد الحكومة أكثر من 185 مخططاً رئيساً جديداً للمدينة⁽⁷⁾، وعشرات من المشاريع العقارية التي تتصور تحويل المناطق المختارة التي كان يسكنها في الغالب مواطنون داعمون للمعارضة إلى أحياء سكنية راقية⁽⁸⁾. تقدم خدماتها في المقام الأول إلى المستثمرين والسكان من الطبقة المتوسطة والعليا الذين هم جزء من الحكومة المركزية أو العائلة الرئيسية الحاكمة أو مرتبطون بها

(1) - في هذه الورقة، تُفهم «الحرب» على أنها صراع مسلح بين الدولة و/أو الجماعات غير الحكومية.

(2) - انظر، على سبيل المثال، كالدور 2013، وكونايف وسبنس 2018؛ وكونايف 2019

(3) - في هذه الورقة، يُفهم «بناء السلام» على نطاق واسع على أنه «استخدام الحوار وبناء الثقة وعمليات البحث عن توافق الآراء لحل الصراعات أو تحويلها أو إدارتها من خلال وسائل غير عنيفة» (وينمان، 2019، ب: 25).

(4) - انظر، على سبيل المثال، لويس، هيثرشو ومورغان 2018: 489، سميث 2020: 42؛ سميث وآخرون. 2020؛ ماك جيني، 2010؛ وريتشموند، 2015.

(5) - البنك الدولي، 2017. حصيلة الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية. البنك الدولي، 10 تموز/يوليو 2017، ص. 22 <https://bit.ly/3wtm7Uh>

ومفهومية شؤون اللاجئين، 2019. الأزمة السورية: 8 أعوام من الحرب السورية. مفهوم الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، <https://bit.ly/3HeQKSC>

(6) - إن «إعادة التنمية الحضرية»، والمعروفة أيضاً باسم «التجديد الحضري»، تعني تدمير مبني أو حي من أجل خلق مشروع جديد تماماً، ومن المفترض أن يكون أفضل اجتماعياً واقتصادياً هناك (هارفي، 2003:26). أما نظيره الرسعي فيتلاخض في نهج «التحديث الحضري»، الذي يسعى إلى تحسين المبنى أوالي من خلال تجديد بيئه المبنية الحالية، في حين يحتفظ بشبكة الإسكان والبنية الأساسية الشاملة (ساترثوايت 2012: 206). وعلى الرغم من أن هذه المشاريع عادة لا علاقة لها بإعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب («إعادة البناء»، فإنني أستخدم كلاماً من «إعادة التطوير الحضري» و«إعادة البناء» للإشارة إلى مشاريع التخطيط التي تطورت من خطط إعادة التطوير الحضري، في فترة ما قبل الحرب إلى خطط إعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب، وكثيراً ما يشار إليها من قبل الحكومة المركزية السورية بكلام المصطلحين. ويناقش القسم الثالث من هذه الورقة هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

(7) - مقابلة مع موظف مقيم في الأمم المتحدة، 26 حزيران/يونيو 2019.

(8) - تجري الاستعدادات حالياً لمشاريع عقارية في دمشق (ماروتا سيفي، باسيليا سيفي، القابون)، وفي حلب (الحيدرية وجبل بدر، استناداً إلى القانون 15/2008) وحمص (بابا عمرو والسلطانية بناءً على المرسوم 5). / (Syrianism 2020) (1982) (5).

(المشار إليها فيما يلي باسم «النظام»)⁽⁹⁾. وفي الوقت نفسه، أصدرت حكومة النظام نحو 60 قانوناً جديداً غيرت بشكل كبير حقوق الملكية والاستثمار والتعويض ذات الصلة⁽¹⁰⁾، وتعاملت مع السوريين المحرورين اقتصادياً اجتماعياً ومتسبباً إلى المعارضة تعاماً سيئاً⁽¹¹⁾. وبسبب ذلك، من المتوقع أن يعزز «السلام»، الذي يستخدم هنا بشكل متزامن مع «نظام ما بعد الحرب»، في المدن السورية والبلد ككل، عدم المساواة⁽¹²⁾.

لمنع ذلك، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حالياً نهجاً سياسياً كلياً، يجمع بين التدابير الدبلوماسية والاقتصادية وطموحات «تغيير النظام» على نطاق واسع. منذ عام 2011، حاولت تلك الدول زيادة الضغط من أجل التغيير السلوكي والسياسي لـ«النظام»، من خلال فرض عقوبات ضد السياسيين رفيعي المستوى وكذلك على رجال الأعمال المقربين منه⁽¹³⁾. ابتداءً من شتاء 2019 فصاعداً، امتد هذا إلى استراتيجية عدم التسامح المطلق التي تعاقب جميع الأشخاص وأنواع الأنشطة التجارية المتعلقة بجهود «إعادة الإعمار» الموضحة أعلاه⁽¹⁴⁾. بالإضافة إلى ذلك، حجب كلاهما (أوروبا وأميركا) تمويلهما لإعادة إعمار سورية حتى يتحقق انتقال سياسي شامل و حقيقي و شامل، تتفاوض عليه الأطراف السورية في الصراع على أساس قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015)، وبيان جنيف لعام 2012 [أي الأساس لسلام «جيد»]. من المفترض أن يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط من أجل تغيير السياسة من جانب الحكومة المركزية السورية المتعثرة بالفعل مالياً، التي يفترض أن حلفاءها روسيا وإيران والصين غير قادرین على تحمل نصيب الأسد من التكاليف المقدرة بـ(400-250) مليار دولار أمريكي⁽¹⁵⁾. لكن حتى الآن، لم تكن هذه الاستراتيجية

(9) - انظر، على سبيل المثال، شكراني 2013؛ الجلاوي 2017؛ البطراوي 2018؛ ضاهر 2018؛ هايدمان 2018: 11 والبابيدي 2019

(10) - تقع جميع هذه القوانين في مجال الإسكان والأراضي والممتلكات بكونها «حزمة جماعية من قوانين ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان» (المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة الحماية العالمية وحلوها، 2018: 1)، حقوق الإسكان والأرض والملكية، من بين أمور أخرى، متعلقة بالقدرة الرسمية وغير الرسمية للفرد على امتلاك و/أو استخدام الأرضي والموارد الطبيعية والممتلكات. لأن هذا يتضمن أيضاً القدرة على امتلاك «منزل» والعودة إليه، من دون الخوف من الإخلاء ومكان يوفر المأوى والأمان والقدرة على تأمين سبل العيش (ليكي وهوغينز 2011: 2)، تشكل حقوق السكن والأرض والملكية قضية في كل حالة من حالات الصراع والدمار والتزوح وحل الصراعات وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين.

(11) - انظر على سبيل المثال، كلارك 2014 وجمال وكبيك؛ وسالم 2017؛ وهايدمان، 2018: 11

(12) - انظر على سبيل المثال، هايدمان 2018 ب؛ ضاهر وأبوزين الدين وفخاني 2020

(13) - الاتحاد الأوروبي، 2011. قرار المجلس CFSP/2011/782 المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2011 بخصوص التدابير التقييدية ضد سورية وإلغاء القرار 273/2011. الاتحاد الأوروبي، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L319

<https://bit.ly/3F1wYrx>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2020. عقوبات سورية،

<https://bit.ly/3BYSL1d>

(14) - المجلس الأوروبي، 2019. سوري: الاتحاد الأوروبي يجدد عقوباته على النظام لعام واحد - المجلس الأوروبي - مجلس الاتحاد الأوروبي، بيانات صحفية.

<https://bit.ly/3EWkKAC>

وزارة الخزانة الأمريكية، 2020. عقوبات سورية،

<https://bit.ly/3qj1MQu>

(15) - ضاهر، جوزيف، 2019. مفارقة إعادة إعمار سورية. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 4 أيلول/سبتمبر 2019

<https://bit.ly/3D3pBzp>



السياسية الكلية قادرة على تغيير مسار إعادة الإعمار في المدن السورية وتأثيرها على «السلام» في سورية.

تقدّم هذه الدراسة أربعة إسهامات في المناقشات. أولاً، تلاحظ أن استجابة الولايات المتحدة الأميركيّة والاتحاد الأوروبي تستند إلى فهم ثانٍ لـ«السلام» (المبسط على أنه غير شامل = شامل، سيئ = جيد). وتجادل بأن ردهم يجب أن يعترف بدلّاً من ذلك بـ«السلام» كنظام مرن وقابل للتوسيع خاص بزمان معين، ومكان معين، وعلاقاتهم المتصلة بين الفاعلين السياسيين الاقتصاديين الشرعيين وغير الشرعيين⁽¹⁶⁾. أو بكلمات أخرى، تسوياتهم السياسية الكامنة وصفقات النخبة المحليّة. وهذا يمكن أن يسمح، ثانياً، بتوسيع نطاق الإجماع الناشئ بين «بناء السلام العملي»، أي نظرية التسوية السياسية، والسلام والصراع الحاسم، وبناء السلام الحضري، والدراسات الأكاديمية غير الليبرالية لبناء السلام. وهذا يعني أن التدابير الداعمة للجهات الفاعلة المحلية توفر نظيرًا فعالًا للتدابير السياسية الكلية للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الدوليّة. بموجب هذا، فإن ما يسمى بـ«الوسطاء/السماسرة الداخليين»، أي الأشخاص الذين ينتمون إلى بيئة متضاربة ويحظون بالاعتراف وبالاحترام، كمحاربين وصانعين للأعراف الاجتماعية، عند جميع أطراف الصراع ذات الصلة، يبرزون على أنهم الأكثر جدارة بالاهتمام.

ثالثاً، يُظهر أن هؤلاء «الوسطاء المطلعين/ الداخليين»، من دون الإشارة إليهم على هذا النحو، يلعبون بالفعل دوراً مهماً في المفاوضات المتعلقة بحالات التخطيط العام النموذجية المدروسة من أجل «إعادة الإعمار» أو «إعادة التطوير الحضري» لأحياء بساتين الرازي والقابون في دمشق. ولأن هؤلاء كانوا وما زالوا على صلة جيدة بـ«النظام»، تسلّط الدراسة الضوء على الحاجة إلى استكشاف الوسائل المحتملة للتعاون مع جهات فاعلة غير مرغوب فيها سياسياً. ورابعاً، تختتم الدراسة بالتشديد على دراسة صفحات النخبة المحلية، باعتبارها سبيلاً حاسماً للدراسات في المستقبل بخصوص أوامر ما بعد الحرب (السلام) في المناطق الحضريّة.

(16) - أفهم كلا المصطلحين بطريقة إيجابية قانونية: «قانوني» تعني «قانوني بموجب القانون»، و «غير قانوني» تعني «غير قانوني بموجب القانون».

الدراسة كلها تجمع أفكاراً من الدراسات الأكاديمية والرمادية المنفصلة حالياً، ومصادر إعلامية، ومواد أولية حول دراستي حالة التخطيط الرئيسي، بساتين الرازي (ماروتا سيفي) والقابون في دمشق. تتكون دراستي الحالة من 24 مقابلة شبه منتظمة مع الممارسين وموظفي الخدمة المدنية السوريين من المستويين التنفيذي والوزاري الذين شاركوا في التخطيط الحضري والعمليات السياسية ذات الصلة المحطة بكل من الأحياء، وبالمتخصصين في مجال مساعدات التنمية الدولية الذين عملوا في نفس الوقت و/لهم صلة بمشاريع التنمية الحضرية في سوريا⁽¹⁷⁾. أجريت المقابلات في حزيران/يونيو، وتموز/يوليو، وأب/أغسطس، وتشرين الأول/أكتوبر 2019، إما شخصياً في لندن وبرلين وبيروت، أو عبر مكالمات (سكايبي) و(واتس آب). نظرًا للحساسية السياسية العالية لهذه الأمور في سوريا، تتم الإشارة إلى المقابلات المحددة فيما يلي من دون الإشارة إلى أسماء محددة، وموقع المقابلات، ووسائل التنفيذ. قبل إجراء المقابلات، حصل المؤلف على موافقة أخلاقية من مكتب أخلاقيات البحث من كلية كينغز-لندن، وشفهياً من جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم⁽¹⁸⁾.

(17) تم التحقق من حسابات المقابلات الخاصة بالحكومة المركزية والمعارضة التي تمثل إلى المحاورين، من خلال اتخاذ موقف وسط من مئات الرسائل الإلكترونية ومن مؤسسات الدولة السورية في الفترة من آب/أغسطس 2006 إلى آذار/مارس 2012، التي سربت بواسطة ويكيبيكس (انظر ويكيبيكس، «ملفات سوريا»: <https://wikileaks.org/Syria-Files.html>، ومصادر الإعلام العربية والإنجليزية؛ والأدب الرمادي والأكاديمي؛ وخرائط المصدر المفتوح؛ وروایات أربعة باحثين ومحللين أجريت معهم مقابلات بخصوص اتجاهات التنمية الاقتصادية والحربيّة و/أو الحضريّة في سوريا. وفي الحالات التي تعدد فيها التحقق من حسابات المقابلات، بسبب الطبيعة السياسية الحساسة لكل من البيانات و/أو لأن الإدارة السورية، بشكل عام، لم توثق قراراتها الداخلية بما يتجاوز التشريعات والاتصالات التوجيهية (المقابلات مع عبد الله الدرداري، رئيس لجنة التخطيط السورية 2003-2006، ونائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية 2005-2011؛ والمخطط الحضري السوري، 14.07.2019؛ وموظف الأمم المتحدة المقيم في سوريا (03.08.2019)، تم التتحقق من حسابات المقابلات في أعقاب تقرير راندلا وفونيكس (2009:133؛ انظر ماسيب وأخرون 2016) لـ«كشف الكذب» في المقابلات النوعية. وهذا يعني أن حسابات المقابلات تمت مقارنتها بتلك الخاصة بأشخاص آخرين شاركوا في مشروع أو مرحلة معينة (بين شخص واحد/بالاتساق). وفي غياب تلك الحسابات، تم اختيار مصداقية حساب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في مقابلات متعددة المراحل، من خلال تكرار الأسئلة على مدى أشهر ومقارنة إجاباتهم (عدم الاتساق داخل الشخص).

(18) - الرقم المرجعي: MRS-18/19-12998



حول السلام وصفقات النخبة المحلية (الحضرية)

تفترض مقاربة الدول الغربية لتشكيل السلام في سوريا أنّ الانتقال السياسي الشامل، أي اتفاق سلام رسمي، وتغيير الحكومة، و/أو دستور دولة يدرج قدر الإمكان أكبر مقداراً من حقوق المجموعات العرقية والطائفية والديموغرافية والجنسانية ووجهات النظر، يمكنه أن يؤدي إلى نظام غير عنيف طويلاً الأمد في مرحلة ما بعد الحرب. يؤكّد هذا القسم أنّ هذا الردّ يسيء بشكل أساسي إلى الرؤى التي تم الاعتراف بها إلى حد كبير، من خلال دراسة وممارسة «بناء السلام البراغماتي» على مدار العقد الماضي. وأعني بـ«السلام البراغماتي»: «الاتجاهات الحديثة في مقاربات بناء السلام التي تتناقض مع التركيز السياسي السائد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين [ما يسمى «بناء السلام الليبرالي»]⁽¹⁹⁾، بخصوص بناء مؤسسات الدولة المركزية وتعزيز القيم والممارسات العالمية للديمقراطية الليبرالية وحكم القانون»⁽²⁰⁾. وهذا يشمل، على سبيل المثال، تدابير السلام/البناء «المحلية» و«الهجينة» و«الحضرية» و«غير الليبرالية». استناداً إلى تلك الرؤى المشتركة، يجادل هذا القسم بأنه بدلًا من التأكيد على «الشمولية» المطلقة، يجب أن تركز الاستجابة على تشكيل «صفقات النخبة المحلية» التي هي «شاملة بما فيه الكفاية»، وحضرية بشكل متزايد وذات خطوط غير واضحة بين الجهات الفاعلة الشرعية وغير الشرعية.

بالتأكيد، توجد ارتباطات كبيرة بين درجات شمولية اتفاقيات السلام، في ما يتعلق بالمفاهيم المجتمعية، كمفهوم المرأة والجender، مثلاً، (انظر، على سبيل المثال، هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2018)، و«جودة» السلام. ومع ذلك، في ما يتعلق بـ«مدة» وـ«تطور» نظام ما بعد الحرب، تشير الأدلة التجريبية إلى أن «شموليّة» الاتفاقيات السياسية الرسمية ليست بالضرورة عاملاً محورياً. بدلًا من ذلك، تعتمد استدامة السلام على مدى تمثيل الاتفاقيات السياسية الرسمية وتوافقها مع «التسويات السياسية» الأساسية⁽²¹⁾. وهذا يعني «التوزيع الأساسي للسلطة ... الناتج عن الصراع [الرسمي وغير الرسمي] والتفاوض بين النخب المتصارعة»⁽²²⁾.

(19) - على غرار الآباء المؤسسين لنظرية العقد الاجتماعي، نص «بناء السلام الليبرالي» منذ أجياده بطرس غالى للسلام (1992) على ثلاثة أمور: (أ) الاتفاقيات السياسية الرسمية ستجعل الصراع المسلح غائباً (راجع هويز 1999)، (ب) ستضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين (راجع لوك 1982)، (ج) أن تقلل من قابلية الحرب في بلد ما إذا كان نظامه متحرّزاً (راجع كانط 1008)، أي شاملًا و«محكماً جيداً»، وإذا لم يكن ذلك فستزيد القابلية للحرب (بيردال وزاوم 2012: 123، تشينغ وزاوم 2013: أولونيساكين، أبيو وموتيرو 2016). وانتقدت منحة السلام/بناء السلام البراغماتية بشدة هذا (انظر، على سبيل المثال، بيردال وزاوم 2012: 56؛ وبوج 2013؛ ومالك جيني وريتشموند 2013: 763؛ وهيربرت 2019: 13).

(20) - ستيبوتات، 2018، السلام البراغماتي في المناطق الحكومية الناشئة. *شؤون دولية*، 94 (2): ص. 405.
<https://doi.org/10.1093/ia/iix233>

(21) - تشينغ، غوودهاند ومهان، 2018. ورقة تجريبية: تأمين واستدامة صفقات النخبة التي تقلل من الصراع العنيف. وحدة الاستقرار، مشروع صفقات النخبة والصفقات السياسية، ص 10
<https://bit.ly/3of7EYz>

(22) - المصدر السابق،

للتوسيع: في البوسنة، ولبنان⁽²³⁾، العراق⁽²⁴⁾، وميانمار⁽²⁵⁾، من بين أمور أخرى، لم يتوقف القتال (مؤقتاً على الأقل) بسبب إضفاء الطابع الرسعي على نظام سياسي وطني جديد بين الأطراف المتحاربة السابقة أو جميع المجموعات العرقية/ الطائفية المفترضة. إنما ظهر "السلام"، لأن النخب السياسية والاقتصادية والأمنية في كل منها، مثل الوجهاء ورجال الأعمال وقادة العصابات وأعضاء الميليشيات، وما إلى ذلك، بالتوازي مع الاتفاق، حازت «الغنائم» على شكل مناصب، أو عقود خدمة عامة مربحة أو ملكية عقارات فيما بينهم⁽²⁶⁾.

ضمن دراسات «السلام/ البناء البراغماتي»، يشار إلى هذه الظاهرة التجريبية أيضاً باسم «بناء السلام غير الليبرالي»، وتحديداً أي شيء ما عدا «بناء السلام الليبرالي». إنه يمثل الشكل الأكثر شيوعاً بحكم الواقع لكيفية تشكل "السلام"⁽²⁷⁾، وهو يتشكل من خلال ممارسة تُعرف باسم "صفقات/ مساومات النخبة"⁽²⁸⁾. تعني عبارة "صفقة/ مساومة النخبة": "الاتفاقات المنفصلة (أو سلسلة من الاتفاقيات) التي تنص صراحةً على إعادة التفاوض بخصوص توزيع السلطة وتخصيص الموارد بين النخب"⁽²⁹⁾. متأثرة بالأنماط التاريخية والاجتماعية والتنمية، مثل التسلسل الهرمي بين النخب وبين السكان المحليين، التي يعاد التفاوض بخصوصها بمرور الوقت⁽³⁰⁾. من حيث العدد، فهي تغطي مجموعة من الموضوعات الخطابية الاستطرادية والمكانية وأنواع أخرى من الموضوعات السياسية والاقتصادية⁽³¹⁾. تؤثر نتائج صفحات النخبة، و"التسويات

(23) - ليندرز، 2012. *غنائم الهدنة: الفساد وبناء الدولة في لبنان ما بعد الحرب*،

<https://bit.ly/3EXCE5Z>

(24) - دودج، 2017. *العراق - من الحرب إلى استبداد جديد*. أوكسون: روتليدج،

<https://doi.org/10.4324/9781351224147>

(25) - مكارثي، وفاريلي، 2020. *السلام في فترة ما قبل الصراع: الوساطة والتنمية ووقف إطلاق النار غير الليبرالي في الأراضي الحدودية في ميانمار*. *الصراع والأمن والتنمية*, 20 (1): 141-163.

<https://doi.org/10.1080/14678802.2019.1705072>

(26) - تشينغ وزاوم 2013. *الفساد وبناء السلام بعد الصراع: بيع السلام؟* لندن: مجموعة روتليدج وتايلور وفرانسيس.

(27) - لويس، هيثيرشومورغان، 2018. *السلام غير الليبرالي؟ الأنماط الاستبدادية لإدارة الصراع*. *التعاون والصراع*, 53 (4): 486-506.

<https://doi.org/10.1177/0010836718765902>
وسميث، 2020. *بناء السلام الليبرالي وغير الليبرالي في تيمور الشرقية وبابوا: إقامة النظام في دولة ديمقراطية*. *الصراع والأمن والتنمية*, 20 (1): 39-70.

<https://doi.org/10.1080/14678802.2019.1705068>

(28) - بوسبيسيل وكوهن، 2016. *الدولة المرنة: أنماط تنظيمية جديدة في المقاربات الدولية لبناء الدولة؟* *العالم الثالث الفصلية*, 37 (1): 15-16.

(29) - غوودهاند، 2008. *إفساد السلام أم توطيد؟ اقتصاد المخدرات وبناء السلام بعد الصراع في أفغانستان*. *حفظ السلام الدولي*, 15 (3): 405-423.

<https://doi.org/10.1080/13533310802058984>

(30) - في «أدبيات بناء السلام غير الليبرالية»، يشار إلى هذا أيضاً باسم «إدارة الصراع الاستبدادي» (لويس، هيثيرشومورغان 2018: 2019).

(31) - مرجع سابق، لويس، هيثيرشومورغان، 2018.



السياسية»، في علاقة المواطنين بتلك السلع والخدمات العامة ذات الصلة، ومن ثم تؤثر في «جودة» السلام⁽³²⁾. بمعنى، تترجم «صفقات النخبة» درجات عدم المساواة، والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية (الموازية)، و/ أو الاندماج والفصل والتمييز للمجموعات المجتمعية⁽³³⁾.

إذا كانت الاتفاقيات السياسية الرسمية (السلام) غير متوافقة مع «التسوية السياسية» الأساسية، فإنها تخاطر بخلق «انفصال مزعزع للاستقرار» وعودة إلى العنف⁽³⁴⁾. ومن ثم، لمقاومة الانتكاس إلى العنف، حيث إن «الانتقال السياسي الشامل» يحتاج إلى التضاد مع التحول المتزامن للتسوية السياسية الشاملة. لتحقيق هذا الهدف، كما تقترح كريستين تشينغ وجوناثان غوودهاند وباتريك ميهان (2018) في عملهم الأساسي حول «تأمين واستدامة صفات النخبة التي تقلل من الصراع العنيف»، فإن بناء السلام يخدم بشكل أفضل من خلال «التحريض على سلسلة من الصفقات التي تبدأ في تغيير معايير التفاوض والعمل نحو إنشاء (شروط عتبة)، قد تجعل من التنمية الأكثر إنصافاً وشمولية ممكناً». يجب ألا تكون كل صفقة شاملة، ولكن «شاملة بما فيه الكفاية»، بمعنى دمج النخب السياسية والاقتصادية ذات الصلة. يحتاج هؤلاء إلى توسيع نطاق «القضايا المطروحة للتفاوض على التوالي، ونطاق ما يمكن المطالبة به، وتوسيع [قائمة] أولئك الذين تؤخذ مصالحهم في الحسبان، مع ضمان أن فشل المفاوضات لا يستلزم خطر تجدد العنف. وبالتالي، لا أقصد أن أقول إنه لا ينبغي وضع أهداف كبيرة لـ «سلام» يتشكل بعد الحرب، ولكن لا ينبغي أن تكون مطلقة، وليس مفروضة من الخارج⁽³⁵⁾. ويدلّ من ذلك، يجب الاعتراف بنظام ما بعد الحرب على أنه «مؤقت»، ويتم تطويره تباعاً من قبل أصحاب السلطة المعينين. وفي الوقت نفسه، ترکز الجهات الفاعلة الخارجية على تسهيل الوسائل التي تقلل من العنف المادي والهيكلية وتزيله، خطوة بخطوة، ومن ضمن ذلك مزيد من الموضوعات ومجموعات التفاوض⁽³⁶⁾.

ولتحقيق ذلك، يجب فهم مكانة النخب وقضايا مساعيها/ صفاتها. في أوضاع ما بعد الحرب المتنوعة، مثل أفغانستان وقيرغيزستان ونيبال، من بين بلدان أخرى، أنشأ السياسيون المحليون شراكات رسمية وغيررسمية مع رجال الأعمال والجهات الأمنية، مثل الميليشيات التي ضمنت وصولهم إلى الثروة⁽³⁷⁾. وأدى ذلك إلى إنشاء شبكات فاسدة و/ أو روابط توريثية مع السكان الأوسع⁽³⁸⁾. وبالتالي، فإن صفات النخبة

(32) - مرجع سابق، غوودهاند.

(33) - بجوركadal، وبكلي- زيسنل، 2016 (تحرير)، إضفاء الطابع المكاني على السلام والصراع. بالجريف ماكميلان المملكة المتحدة. <https://doi.org/10.1057/9781137550484>

(34) - بيردال وزاوم، (2012)، الاقتصاد السياسي لبناء الدولة: القوة بعد السلام. لندن، المملكة المتحدة: روتليدج. <https://doi.org/10.4324/9780203101308>

(35) - ستيبوتات، (2018)، السلام البراغماتي في المناطق الحكومية الناشئة. شؤون دولية، 94، (2): ص. 411. <https://doi.org/10.1093/ia/iix233>

(36) - المرجع السابق، ويارغويس، 2020. بناء سلام بدون سلام؟ حول كيفية تعقيد البراغماتية ممارسة التدخل الدولي. الطب النفسي الدولي للشيخوخة، 32، (2): 237-255.

(37) - مرجع سابق، غوودهاند (2008)، وجارفيس، 2020. آثار الفساد المستقرة في مرحلة ما بعد الصراع في نيبال. الصراع والأمن والتنمية، 20، (1): 189-165.

(38) - تشينغ وغوودهاند وميهان (2018)، ورقة تجريبية: تأمين واستدامة صفات النخبة التي تقلل الصراع العنيف. وحدة الاستقرار،

تقع عند خطٍّ ضبابيٍّ بين «المشروعية» و«غير المشروعية»، أي الأنشطة السياسية والاقتصادية «الشرعية/غير الشرعية». من ناحية أخرى، في سياق التوسيع الحضري المتزايد للحياة البشرية، والفرص الاقتصادية، والطلب المتزايد على الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، ومشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب في المدن⁽³⁹⁾، تتحرك أيضًا تلك التحالفات والشبكات غير المشروعة/ المشروعة المتنوعة إلى المدن و«التحضر». وهذا يعني أنها تتضمن مجموعات وتحالفات خاصة بالمكان أو «محليّة» بين النخب المحلية، أو بين النخب المحلية والوطنية⁽⁴⁰⁾.

في سوريا وأماكن أخرى، يجب أن تنتقل استراتيجيات الانتقال من الحرب إلى السلام، إلى فهم «السلام» الذي يعترف بتلك الخصائص المكانية والزمانية والعلاقية⁽⁴¹⁾ جنباً إلى جنب مع قابليتها للتغيير والتوسيع. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاعتراف بالجهات الفاعلة التي تتحاول أو تستبعد من مفاوضات السلام في سوريا وأماكن أخرى، مثل أعضاء «النظام» وشركائه، بوصفها عناصر حيوية لاستدامة السلام⁽⁴²⁾. في سوريا وأماكن أخرى، تحاول المساعدة الدولية حالياً التحايل على التعامل مع مثل هذه الجهات التي يفترض أنها «غير شرعية» أو «غير مشروعة» أو «إجرامية»، من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية. كما الحال في الفكر الهايرمي [نسبة إلى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس]، يعتقد أن هؤلاء يعملون كمدافعين غير حكوميين عن مصالح المواطنين وعن مضايقة مصالحهم في مواجهة مؤسسات الدولة. ومع ذلك، بما أن هذه تحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية⁽⁴³⁾، فهي في سوريا وفي أماكن أخرى مرتبطة إلى حد ما بالنخب السياسية والاقتصادية المعنية و/أو الداعمة لها. ومن ثم، يجب إيجاد طرق أكثر إنتاجية للتعامل مع «صفقات النخبة المحلية».

مشروع صفحات النخبة والصفقات السياسية.

<https://bit.ly/300XaDE>

(39) ساميبيو، (2016). قبل حرب المدن وبعدها: منع الصراع والتحولات في المدن. المجلة الدولية للصلب الأحمر، 98 (1): 95-71.

(40) - ديبروس وأزكا، (2020). إدارة الصراع في ديمقراطية ما بعد الاستبداد في إندونيسيا: التنافس على الموارد وдинاميكيات السلطة والوساطة. الصراع والأمن والتنمية، 20 (1): 191 - 221.

(41) - مرجع سابق، بجوركداال (2013)، بناء السلام الحضري. بناء السلام، 1 (2): ص. 213.

(42) - WBG و 2020 BMZ. البناء من أجل السلام: إعادة الإعمار من أجل الأمن والإنصاف والسلام المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجموعة البنك الدولي، 15 تموز/يوليو 2020.

<https://bit.ly/3H4kz8h>

(43) - مرجع سابق، بيردال وزاوم (2012)، وهيومن رايتس ووتش. 2019. سوريا: مشاركة الحكومة في جهود الإنعاش: إطار المساعدة وإعادة الإعمار يهدد حقوق السوريين.

<https://bit.ly/3D03zxy>



تهجين المساعدات الدولية وصعود الوسطاء المطاعين

من بين 21 دولة خبرت "بعثات حفظ سلام (الليبرالية)"، انزلقت حوالي 57 في المئة منها إلى الصراع في غضون خمسة إلى عشرة أعوام فقط، أو ظلت تعتمد على المساعدات الدولية⁽⁴⁴⁾. بناء على ما سبق، اكتسب بناء السلام الليبرالي سمعة خطرة، وكذلك جميع المساعدات الدولية ذات الصلة إلى حد ما. وعلى هذا، لا بد من التساؤل هل يتعين على الجهات الفاعلة الدولية، بشكل عام، والاستجابة الحالية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة في سوريا، على وجه الخصوص، أن تعمل مع الجهات الفاعلة المشروعة/غير المشروعة السياسية والاقتصادية؟ يروج هذا القسم لضرورة التعلم من الإجماع الناشئ بين دراسة «بناء السلام البراغماتي» لتابع ما يسمى بـ«المقاربة الراجنة». أي خليط من وسائل الضغط السياسي الكلي ودعم الجهات الفاعلة المحلية على المستوى الجزئي، لا سيما أولئك المعترف بهم والمحترمين كوسطاء من قبل جميع أطراف الصراع ذات الصلة.

في البداية، يجب إثبات أن التغيرات ذات الصلة في «صفقات النخبة المحلية» والتسويات السياسية ذات الصلة تَظَهُر كثيراً من دون مشاركة قوى خارجية. في ميديلين، كولومبيا، على سبيل المثال، من عام 1991 إلى عام 2006، قامت مجموعة من رؤساء البلديات على التوالي ببناء استراتيجية شاملة بقوى محلية تتكون من مجموعة من تدابير السياسة الملموسة، مثل الشرطة المجتمعية، وتحسين الخدمات الأساسية، والتغيرات المكانية، وخلق فرص العمل⁽⁴⁵⁾، واشتراك النخب المحلية ذات الصلة بعد رفضها. أدى هذا إلى خفض العنف في المدينة بنسبة 90 في المئة⁽⁴⁶⁾. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما تنشأ تحديات مدينة أمام التسوية. على سبيل المثال، لاحظ روجر ماك جينتي (2014) أن الناس في أيرلندا الشمالية تبنوا ممارسات تبدو عادلة أو روتينية مملاة مثل التجنب، أو التأدب الطقسي، أو إلقاء اللوم على التأجيل كوسيلة لـ«الدبلوماسية اليومية»، مما يؤدي إلى «التسامح» أو «التكيف» مع ديناميكية الصراع، وقبول «السلام» الذي ينشأ.

على النقيض من ذلك، أشارت جوانا سليموفيتش (2019) إلى أن الفلسطينيين في مدينة القدس المقسمة استخدمو تسلق الجدران ونشرات (سكايب وفيسبوك) لتحدي القيود المفروضة على التنقل والتوظيف والأمن التي تفرضها عليهم السلطات الإسرائيلية. لقد خلقوا فعلياً «سلاماً» بالغ الأهمية يناسبهم، ونجح معهم. وفي الوقت نفسه، وجد أوليفر ريتشموند وساندرا بوغودا (2016) منظمات مجتمعية في الضفة الغربية تتولى الأدوار «اليومية» التي عادةً ما تفعلها الكيانات الحكومية الرسمية فقط. على التوالي، أنسأت المنظمات المجتمعية «دولة يومية» تتحدى كلاً من الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك صراع النخبة الفلسطينية بين فتح وحماس. وبذلك، يمكن القول إن منطق «السلام اليومي» هو من نوع تصريحات تشينغ وغوروهاند ومهان حول «سلسلة صفقات النخبة». إنها لا تجلب تغيرات فورية واسعة النطاق، ولكنها مستدامة بفعل

(44) - أوتيسير، (2017). بناء السلام الدولي والنجاح المحلي: الافتراضات والفعالية. مجلة الدراسات الدولية، 19 (1): ص. 116

(45) - وينمان، (2018). عبر الجهات الجديدة: وساطة السلام في المدينة. مركز الحوار الإنساني، منتدى أسلو. <https://bit.ly/3D3qejh>

(46) - المرجع السابق.

عوامل ذاتية⁽⁴⁷⁾، ويمكن، بمرور الوقت، توسيع نطاق تحول الصراع على المستوى الكلي⁽⁴⁸⁾.

على نحو متزايد، تتلاقي مجموعة متنوعة من الدراسات الأكاديمية والممارسات «البراغماتية لبناء السلام» على حقيقة أن ما يسمى بمقاربات «جيدة بما فيه الكفاية»، للمساعدة الدولية في بناء السلام، هي الأكثر فعالية⁽⁴⁹⁾. ولذلك، فإن اعتماد المقاربات الهجينة التي تجمع بين الضغط السياسي الكلي وتدابير الدعم للاعبين المحليين تبرز بشكل خاص على سبيل المثال، بأن خليطاً من الضغط الخارجي لإندونيسيا والدعم في الوقت المناسب لـ«المعتدلين المحليين» قد حول موازين القوى الداخلية بين النخب في تيمور الشرقية. والأكثر من ذلك أن هذا الخليط أوجد سلاماً على المستوى الكلي «أكثر ليبرالية» مما هو عليه في بابوا المجاورة، على الرغم من أن كلا الدولتين قد عانت تبعات انتقالات غير ليبرالية -من الحرب إلى السلام. وبالمثل، من أجل خلق اقتصاد أكثر شمولاً على مستوى المدينة في أوش، أكبر مدينة مكتظة في كازاخستان، فقد حفز ضغط أوزبكستان الحكومة الوطنية على تبديل رئيس الشرطة المحلية، والسماح بإنشاء صندوق إعادة إعمار وتنمية مستقل وممول دولياً، وإطاحة العمدة المحلي الذي كان يسيطر على 90 في المئة من اقتصاد المدينة على حساب الأقلية الأوزبكية⁽⁵⁰⁾.

في المقابل، تدعى دراسات «بناء السلام الحضري» إلى التعاون مع من يطلق عليهم «الوسطاء الداخليون/المطلعون»، لتحويل الصراعات في المدن عندما ينقص الدعم المشروع من الجهات الحكومية⁽⁵¹⁾. أعني بـ«الوسطاء المطلعين» الأعضاء (السابقين) في الأحزاب أو المجتمعات المتصارعة، مثل العصابات أو الشبكات الإجرامية، وقادة المنظمات المجتمعية، والنقابات العمالية، أو مجالس الأعمال، الذين بسبب موقعهم وشخصيتهم ومعرفتهم بالديناميات المحلية وال المتعلقة بالصراع يحظون باحترام جميع أطراف الصراع، وبسبب ذلك هم قادرون على تغيير الأعراف الاجتماعية⁽⁵²⁾. إن ميزةهم المتأصلة هي أنهم يكبحون الفهم الشخصي الحميم للديناميات غير الرسمية للصراع والمجتمع، التي تشمل عادةً جميع الجوانب الثقافية والدينية والسياسية ذات الصلة بالتسوية السياسية المحلية. إلى جانب وضعهم المحترم من قبل جميع أطراف الصراع وأصحاب المصلحة، فإن هذا يوفر لهم القدرة على التأثير في صفقات النخبة ذات الصلة.

(47) - مرجع سابق، بروكجدا (2013)، ص. 212.

(48) - مالك جيني وريتشموند (2013). التحول المحلي في بناء السلام: برنامج حاسم للسلام. العالم الثالث الفصلية، 34 (5): 763-783.

(49) - مرجع سابق، ستيبوتات (2013).

(50) - لويس وهيثريشو ومورغان، (2018)، السلام غير الليبرالي؟ الأنماط الاستبدادية لإدارة الصراع. التعاون والصراع، 53 (4): ص. 86-87.

(51) - وينمان ويوبيرسونك (محرر). 2019. السلامة الحضارية وبناء السلام: وجهات نظر جديدة حول استدامة السلام في المدينة. لندن: روتليج.

<https://doi.org/10.4324/9781315149158>

(52) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2020). التعامل مع الوسطاء المطلعين: الحفاظ على السلام في عصر الاضطرابات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 27 نيسان / أبريل 2020.

<https://bit.ly/2Ys5sE3>، ص. 7.



في عام 2012 في السلفادور، على سبيل المثال، تفاوضت وزارة الأمن سرًا على هدنة مع أكبر عصابة شواع في البلاد، من خلال قسيس عسكري وعضو سابق في الكونغرس⁽⁵³⁾. وكان على الحكومة أن تقبل بنقل 30 من أعضاء العصابات المجنونين إلى سجون أخرى في جميع أنحاء البلاد، وبحسب ما ورد، وافقت على مزيد من الظروف المواتية لقادة العصابات المعنية التي لم يتم الكشف عنها للجمهور. ومع ذلك، فإن العمل من خلال هذه الأرقام المحترمة يؤدي إلى انخفاض معدل جرائم القتل في السلفادور، بنسبة 60 في المئة خلال أربعة أعوام فقط. وفي الوقت نفسه، في منطقتي تعز وأبيان في اليمن، ساعدت 120 امرأة في حل الصراعات المجتمعية حول الوصول الأساسي إلى المياه والصرف الصحي والتعليم والمرافق الصحية، بالإضافة إلى أنواع أخرى من البنية التحتية المشتركة⁽⁵⁴⁾. وقد اختارت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تلك السيدات، بمساعدة منظمات المجتمع المحلي والسلطات المحلية، وأجروا عمليات حوار و«مسح الصراع» التشاركي لاستعادة الثقة بين المجتمع والسلطات (المرجع نفسه). باختصار، نشأ «الوسطاء الداخليون» من بين أكثر الجهات الفاعلة الوعادة لتقديم الدعم كجزء من «الأساليب المختلطة» البراغماتية.

(53) - دودلي (2014)، هدنة عصابة السلفادور والكنيسة: ما هو دور الكنيسة الكاثوليكية؟ مجلة SSRN الإلكترونية.
<https://doi.org/10.2139/ssrn.2412730> ص. 3

(54) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، التعامل مع الوسطاء المطعون: الحفاظ على السلام في عصر الاضطرابات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 27 نيسان / أبريل 2020.
<https://bit.ly/3klWFv7> .35 ص.

حكايتان من وجهتين مختلفتين في دمشق

يمكن القول إن إلقاء نظرة فاحصة على الحالات الحية لعمليات التخطيط الرئيسة لـ«إعادة التطوير الحضري» أو «إعادة الإعمار» لحي بساتين الرازي والقابون في دمشق، سورية، يعزز هذا الإجماع الناشئ، عملياً وأكاديمياً. تم إعداد المخططات الرئيسية للحيين في الأصل خلال المدة الممتدة من 2010 إلى 2012⁽⁵⁵⁾، كجزء من برنامج «إعادة التطوير الحضري» على مستوى سورية قبل الحرب. ومع ذلك، فقد اتخذت تلك الأحياء أدواراً مختلفة جدًا، من حيث درجات «الشمولية» في التسويات السياسية الأساسية الخاصة بها. يتصور المخطط الرئيس للقابون تحويل منطقة صناعية تضم مساحات زراعية ومنازل عشوائية إلى منطقة سكنية راقية مختلطة بمساحات تجارية محدودة⁽⁵⁶⁾. لقد تلقى ذلك التصور مقاومة دولية قليلة نسبياً، ولكنها مكثفة، وتخضع في وقت كتابة هذا التقرير لإعادة التفاوض عليها⁽⁵⁷⁾. وعلى النقيض من ذلك، فإن المخطط الرئيس لبساتين الرازي (المعروف أيضاً كجزء من مشروع «مدينة ماروتا»)⁽⁵⁸⁾ يخلط بين أماكن إقامة الطبقة العليا ومرافق الخدمات الجديدة الحكومية والقليل من المساحات التجارية⁽⁵⁹⁾. لقد حظيت باهتمام دولي/وطني مكثف، ولكن من غير المرجح إعادة التفاوض بخصوصها⁽⁶⁰⁾.

يشير التحليل التجريبي المقدم في ما يلي إلى أن هذا الاختلاف هو نتيجة «توقيت» الضغط السياسي الاقتصادي الدولي، ودرجة تنظيم المقاومة على مستوى المجتمع، واستخدام الوسطاء المطلعين المعينين العاملين ومهاراتهم. وقد وفرت تلك التدابير مجتمعة وجهي نظر مختلفتين نحو تشكيل مساومة/صفقة النخبة المحلية. نظراً لأن كلا المخططين الرئيسيين، في وقت واحد، يشكلان بعضاً من أكثر الحالات تقدماً من «إعادة التطوير الحضري» و«إعادة الإعمار»، في جميع أنحاء البلاد ومنطقة العاصمة دمشق⁽⁶¹⁾، لذلك - للأفضل أو الأسوأ - يحتمل تكرارها، فهي تشير بدقة إلى أن مزيداً من صفقات النخبة الموحدة والتسويات السياسية تتطلب وسطاء داخليين ذوي سمعة عالية أو أقل حياداً. وهذا يتناقض مع الروايات السائدة،

(55) - مقابلة مع مقاول سوري سابق بتاريخ 5 آب/أغسطس 2019.

(56) - شبكة التحليل الحضري في سورية. (2020). دراسة حالة منطقة القابون. شبكة التحليل الحضري، كانون الثاني/يناير 2020، ص. 36.

(57) - من أجل الصور والانطباعات، راجع إعمار سورية 2020.

(58) - تشمل المخططات المعنية أيضاً (2,15) كيلومتراً مربعاً وتمتد أيضاً على أجزاء من الأحياء المجاورة للمزة وكفر سوسة، ومع ذلك، يركز تحليل هذه المقالة على حي بساتين الرازي.

(59) - البابيدي، (2019)، رجال أعمال دمشق: أشباح ماروتا سيتي. المعهد الجامعي الأوروبي، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، 2019/07، اتجاهات الشرق الأوسط (MED)، زمن الحرب وما بعد الصراع في سورية. <http://hdl.handle.net/1814/62227>. ص. 7.

(60) - من أجل الصور والانطباعات، راجع ماروتا سيتي 2019.

(61) - في منطقة دمشق الكبرى الحضرية وحدها، من المقرر التخطيط لـ(11) حيًّا ضمن عمليات التخطيط الرئيسة الجديدة للأعوام الثلاثة المقبلة: 2019 - بزة والقابون وجوبر؛ 2020 - منطقة التضامن والزاهرة ونهر عيشة. 2021- جبل قاسيون؛ 2022- دويلعة والطلالة؛ 2023- المزة 86 ودمر (Syrianism 2020).



التي غالباً ما تكون مدفوعة قياسياً، بالمؤلفات المتخصصة في سوريا⁽⁶²⁾، وتسلط الضوء على نهج محلي للتأثير على التسويات السياسية كوسيلة مثمرة للبحوث والاستجابات «العملية لبناء السلام»، ولا سيما في المجالات الحضرية.

(62) - هايدمان (2018). ما بعد الهشاشة: سورية وتحديات إعادة الإعمار في الدول العنيفة. معهد بروكينغز، الجغرافيا السياسية الجديدة. <https://brook.gs/30f4Dr2>

الباحث مترجم إلى اللغة العربية ومنشور على موقع مركز حرمون على الرابط:

<https://bit.ly/3otDnp9>

بساتين الرازي (ماروتا سيتي)

تم إعداد المخطط الأول لبساتين الرازي، في بداية الانتفاضات التي تحولت إلى حرب من 2010 إلى 2012⁽⁶³⁾، وظلت إلى حد كبير تحت رadar المقاومة المحلية والدولية حتى 2015/2016. كان المخطط جزءاً مما يسمى «إصلاحات التنمية الحضرية المستدامة» (2005-2012)، التي تهدف إلى جانب كثير من عمليات الإصلاح القطاعية الأخرى، مثل الاقتصاد والتعليم. إلى تحديث سوريا وتعزيز رؤية الرئيس بشار الأسد في أن تصبح سوريا قوة إقليمية، «المحور بين البحار الخمسة»⁽⁶⁴⁾. في حين استهدفت الدول الغربية النخب السياسية والاقتصادية الوطنية منذ ربيع 2011 بفرض عقوبات متزايدة، قدم محافظ دمشق (2005-2018)، بشر الصبان، أفكاراً عن مشروع التخطيط الرئيسي الخاص به، في بساتين الرازي وبعض المناطق المجاورة (التي كانت تسمى آنذاك «خلف الرازي»). على الرغم من أن لجنة الخبراء (لجنة المتابعة) قد وافقت بالفعل على الخطة في شباط/فبراير 2012، وفقاً لأحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فقد طلب من المهندسين المعماريين المؤسسين في محافظة دمشق تحريرها وتوسيعها خلال ربيع 2012 لتوفيرها مزيداً من مجالات الاستثمار⁽⁶⁵⁾. يُزعم أن الصبان قام أيضاً برشوة بعض أعضاء اللجنة في محاولة للحصول على موافقهم⁽⁶⁶⁾. لاحقاً، ضغط الصبان لإتمام ذلك الأمر، في وزارة الإدارة المحلية ووزارة شؤون الرئاسة⁽⁶⁷⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2012، كان التغيير القانوني اللازم في مجال الإسكان والأراضي والملكية (المرسوم 66/2012)⁽⁶⁸⁾ مفصلاً لإضفاء الشرعية على مساعاه لإعادة التطوير⁽⁶⁹⁾.

(63) - مقابلة مع مقاول سوري سابق، 3 تموز/يوليو 2019.

(64) - مقابلة مع مقاول سوري سابق، 10 تموز/يوليو 2019؛ عبد الله الدردرى، 10 تموز/يوليو 2019؛ راجع غولدن 2011:200؛ كلارك 2012. كان واهدفون إلى الإصلاح الهيكلي لبعض مسائل الإسكان والأرض والملكية في سوريا، وتضمنت عمليات التخطيط الإقليمي والحضري المحلية وتشريع القوانين المتماسكة التي تهدف إلى إعادة تنظيم حقوق الإسكان والأرض والمعيشة وحقوق الاستثمار في جميع أنحاء البلاد، وخاصة ما يتعلق بما تسمى «المستوطنات العشوائية» (مقابلات مع سمير عيطة، 1 تموز/يوليو 2019؛ ومع مقاول سوري سابق 1 تموز/يوليو 2019؛ ومع موظف سابق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 9 تموز/يوليو 2019؛ ومع عبد الله الدردرى 10 تموز/يوليو 2019).

(65) - مقابلة مع مقاول سوري سابق، 1 تموز/يوليو 2019.

(66) - المصدر السابق.

(67) - مقابلة مع مقاول سوري سابق، 5 تموز/يوليو 2019.

(68) - أقر المرسوم 66/2012 إعادة تطوير منطقتين في جنوب غرب دمشق، تمت المنطقة الأولى على مساحة (2,2) كيلومتر مربع، وتشمل بساتين الرازي، وتقع المنطقة الثانية جنوبها على مساحة (8,8) كيلومتر مربع وتعرف باسم «باسيليا سيتي».

(69) - مقابلة مع موظف حكومي سوري 1، 18 تموز/يوليو 2019، ومع مقاول سوري سابق 5 آب/أغسطس 2019.



على الرغم من انتشار الشائعات حول المخطط الرئيس الم قبل الذي لم يُنشر بعد في بساتين الرازي منذ عام 2009، فقد ربط سكانه الدافع للمشروع بأنشطتهم الاحتجاجية طوال المرحلة الأولى من الانتفاضات⁽⁷⁰⁾. في حين عبر البعض عن مخاوفهم في مدونات ووسائل الإعلام المعارضة، طلب قادة مجتمعاتهم، الذين كانوا يستخدمون تقليدياً "كوسطاء داخليين" للتفاوض بشأن الصراعات مع الحكومة المركزية⁽⁷¹⁾، لقاءً مع الرئيس الأسد⁽⁷²⁾. تفاوضت المجتمعات المحلية الأخرى على (35) عملية وقف إطلاق نار على الأقل، بين عامي 2011 و2014⁽⁷³⁾. ومع ذلك، لم يتم عقد اجتماع لوسطاء بساتين الرازي المطلعين في الفترة من 2013 إلى 2016، قامت الحكومة بإخلاء مئات السكان وتدمير منازلهم المبنية "بشكل غير رسمي"، ولم تقدم سوى تعويض ضئيل (158-98 دولاراً أميركياً)، هذا إن قدمت، ولم يكن هناك سكن بديل، على الرغم من أن المرسوم 66/2012 كان قد وعد بذلك⁽⁷⁴⁾.

ومن المثير للاهتمام أن الحكومة المركزية دعمت خطط الصبان، طوال مرحلة التحضير (2012-2016) لتنفيذ المشروع. بعد ذلك، بذلت تسمية "إعادة التطوير الحضري" خلف الرازي في عام 2017، بمشروع ماروتا سيتي (بمعنى "السيادة" و«الوطن» باللغة السريانية)، وأعلنته كمشروع نموذجي لـ"إعادة الإعمار" في سوريا في مرحلة ما بعد الحرب⁽⁷⁵⁾. وأفضل تفسير لذلك هو أن التسوية السياسية ذات الصلة قدمت مزايا سياسية اقتصادية قوية خاصة وعامة للنخب ذات الصلة على الصعيدين المحلي والوطني. وللتوضيح، كان وليد المعلم، وزير الخارجية السوري حينئذ، منذ عام 2006، قد اشتري عقاراً في بساتين الرازي⁽⁷⁶⁾، وكان قريب الرئيس الأسد، ومدير مؤسسة الإسكان العسكري منذ فترة طويلة، رياض شاليش، مهتماً بتنفيذ الأعمال المشتركة للبنية التحتية لماروتا سيتي⁽⁷⁷⁾. وعلاوة على ذلك، وعد بعض رجال الأعمال المعروفين المقربين من «النظام»، مثل رامي مخلوف (ابن خال الأسد) باستثمارات تبلغ حوالي (57,5) مليون دولار

(70) - غولدسميث (2018)، ما وراء المرسوم 6، يخشى بعض السكان من وسائل إعادة الإعمار. سوريا بالعمق. 6 نيسان/أبريل 2018.
<https://bit.ly/3mVvcSG>

وجمال وكيفي، (2016). مشروع التخطيط الحضري يخفي التحول الديموغرافي الذي يتكتشف في جنوب غرب دمشق، كما يقول عضو مجلس التنسيقيات المحلية. سوريا بالعمق، 21 كانون الثاني/يناير 2016.
<https://bit.ly/3C0QC5f>

(71) - انظر مركز التحليل والبحوث العملياتية، 2019 ب وحضور مازور 2017.

(72) - أبو زين الدين وفخاني 2020. إعادة إعمار سوريا بين التطبيق التمييزي والمقاومة المحدودة.
<https://bit.ly/3GXssw6>

(73) - مرجع سابق، وينمان (2018)، ص. 6

(74) - مرجع سابق، جمال وكيفي (2016)، وسالم (2017). كوابيس «إعادة الإعمار» في دمشق وما حولها: الجزء الثاني. الجمهورية. 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
<https://bit.ly/3mZN5jv>

(75) - دمشق الشام القابضة، 2017. اجتماع خاص بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2016، لمتابعة مرحلة تنفيذ مشروع 66 بالمنطقة خلف الرازي بمحافظة دمشق برئاسة عماد خميس، رئيس مجلس الوزراء في مقر دمشق الشام القابضة. 16 كانون الأول/ديسمبر 2017.
http://damacham.sy/single_news/124/en

(76) - مقابلة مع مقاول سوري، 3 تموز/يوليو 2019.

(77) - مرجع سابق، البابادي (2019)، ص. 8

أمريكي. ويتوافق هذا مع ملاحظة الخبراء الدوليين في مجال التنمية الذين كانوا يعملون في مشاريع وبرامج التنمية الحضرية الموازية في سوريا ما قبل الحرب، التي تشير إلى وجود اتجاه عام بين السياسيين لتوزيع المناطق الحضرية المزدهرة بينهم، وفق نظريات إدارة الصراع الاستبدادي⁽⁷⁸⁾.

ومن ناحية أخرى، يمكن اعتبار إعادة تسمية المشروع بمثابة شهادة مزورة على استقرار الإدارة العامة. حدث ذلك في وقت خسرت فيه سوريا 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب، حوالي 226 مليار دولار أمريكي، بسبب الحرب والعقوبات الغربية⁽⁷⁹⁾. منذ إعلانها في تموز/يوليو 2017 حتى صدور القانون 10/2018 في آذار/مارس 2018، الذي وسع نطاق أحكام المرسوم 66/2012 ليشمل سوريا بأكملها، ضمنت ماروتا سيتي وعدواً استثمارية بقيمة 474 مليون دولار أمريكي⁽⁸⁰⁾. بينما كانت هناك حاجة إلى حوالي 185-222 مليون دولار أمريكي فقط⁽⁸¹⁾، فقد خلق هذا صورة لإعادة إعمار سوريا مزدهرة. علاوة على ذلك، نظرًا لأن حوالي 90 في المائة من وعود الاستثمار هذه تأتي من رجال أعمال جدد غير معروفيين كثيرًا في السابق⁽⁸²⁾، يفترض كثير من المحللين أن هؤلاء يتصرفون تحت «غطاء» غير قانوني/قانوني لأعضاء «النظام» المقربين، مثل الصناديق الخاصة للرئيس الأسد نفسه. ويفتف هذا أيضًا مع التحقيقات المتعلقة بأوراق بنما⁽⁸³⁾، والاعترافات التي أدلّ بها رامي مخلوف في صيف 2020، أي أنه استخدم شركات أخرى للهرب من العقوبات المفروضة على «النظام»⁽⁸⁴⁾.

(78) - مقابلة مع مدير سابق لبرنامج مساعدات التنمية، 10 تموز/يوليو 2019.

(79) - البنك الدولي (2018)، ضحايا الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا. البنك الدولي، 10 تموز/يوليو 2017. ص. 83. <https://bit.ly/3HeSBqy>

(80) - تقرير سوريا، (2018) أ. صحيفة وقائع: ماروتا سيتي، المشروع الاستثماري الأكثر إثارة للجدل في سوريا. تقرير سوريا، 1 حزيران/يونيو 2018. <https://bit.ly/3BVhUdb>

(81) - مرجع سابق، البابا بدوي (2019)، ص. 8

(82) - وخير مثال على ذلك سامر فوز. حتى عام 2015، لم يكن فوز معروفةً على نطاق واسع، ثم أصبح معروفةً، حتى إن مجموعة (أمان القابضة) التي يملكها تستورد المواد الغذائية والنفط للنظام أثناء الحرب، واستثمرت أو استحوذت على "مصانع السيارات ومصاہر الحديد ومصنع السكر ومطاحن الدقيق ومصانع الأدوية، وشركة طيران وخدمات فندقية (البابا بدوي، 2019:12)، ومن ضمن ذلك، فندق (فور سينز) الذي يقيم ويعمل فيه موظفو الأمم المتحدة في سوريا. بعد استثماره بقيمة 18(9) مليون دولار أمريكي في ماروتا سيتي، اشتري فوز أيضًا أسيمًا في اثنين من أكبر البنوك الخاصة في سوريا، وهما بنك البركة، وبنك سوريا الدولي الإسلامي" (المراجع نفسه، 13). كان الأولان، جنباً إلى جنب مع دمشق الشام القابضة، «قد تطلعوا في وقت سابق إلى إطلاق أول شركة تمويل عقاري مساعدة. لمساعدة المواطنين في تمويل بناء عقاراتهم» (المراجع نفسه).

(83) - أوبرماير، غير مؤرخ. شركات شل: مساعدة الأسد في الحرب. <https://bit.ly/3EVstyQ>

(84) - مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (2020)، ابن الأسد يقول إن الشركات الخارجية ساعدت النظام في الهرب من العقوبات. مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 28 تموز/يوليو 2020. <https://bit.ly/3bVYla0>



باختصار، يمكن فهم "ماروتا سيتي" بشكل أفضل على أنها مثال جيد بصورة غير موفقة على «إدارة الصراع الاستبدادي»، مع تسوية سياسية مشروعة/ غير مشروعة قوية بموجبها. حتى عندما ازداد الضغط والاهتمام الدوليين لإعادة الإعمار غير المتكافئ في سوريا، ابتداءً من عام 2018 فصاعداً، واكتسبت العملية قدرًا هائلاً من اهتمام وسائل الإعلام والنقد الدبلوماسي⁽⁸⁵⁾، تخلى "النظام" عن الصبان، بسبب مزاعم الفساد وتعديل الإطار الزمني للقانون رقم 10 لعام 2018⁽⁸⁶⁾. عندما توسيع العقوبات الغربية، ابتداءً من شتاء 2019 فصاعداً، لتشمل جميع أنواع المعاملات الاقتصادية والموظفين الرئيسين المرتبطين بمسارات استثمارات «إعادة الإعمار»⁽⁸⁷⁾، حدثت تأخيرات بالنظر إلى بدء البناء⁽⁸⁸⁾. ومع ذلك، حتى الآن، لا توجد إعادة تفاوض بشأن المخطط الرئيس لسكن بساتين الرازي الذين يتعاملون مع المسار عبر مجموعات المساعدة الذاتية على (فيسبوك)⁽⁸⁹⁾.

(85) - تشورلوف، مارتن (2018)، 10 ملايين سوري معرضون لخطر مصادرة منازلهم بموجب قانون الملكية الجديدة. الغارديان، 26 نيسان / أبريل 2018.

<https://bit.ly/3oaoBDs>

(86) - سانا (2018)، الأسد يعيد تشكيل الحكومة. وكالة الأنباء العربية السورية. 26 تشرين الثاني / نوفمبر 2018.

<https://bit.ly/3kkHltb>

وخميس يلتقي الصناعيين في منطقة القابون لبحث تعزيز الاستثمارات. وكالة الأنباء العربية السورية. 27 كانون الأول / ديسمبر 2018.

<https://sana.sy/en/?p=154444>

(87) - الخطيب (2020)، يقول النقاد إن من غير المرجح أن يعاني الأسد من عقوبات قيصر. المونيتور.

<https://bit.ly/308Hf64>

(88) - تقرير سوريا (2020)، قد ينطلق البناء في ماروتا سيتي في عام 2020. تقرير سوريا، 8 كانون الثاني / يناير 2020.

<https://kky0kk3/yl.tib//:sptth>

(89) - أبو زين الدين وفخاني (2020)، إعادة الإعمار في سوريا بين التطبيق التمييزي والمقاومة المقيدة.

<https://bit.ly/3H3qdaK>

القابون

على النقيض من ذلك، فإن حالة التخطيط الرئيسية للقابون هي قصة تسوية سياسية غير مستقرة نسبياً ومجموعة مقاومة منظمة بقوة. من عام 2010 إلى عام 2012، تم إعداد أول مخطط رئيس للحي بالتوالي مع مخطط بساتين الرازي. ومع ذلك، نظرًا لحقيقة أن المسودة الأولى للتصميم والعمارة الحضرية لم تكن حديثة بما يكفي لتحقيق أهداف مخطط التنمية الحضرية في دمشق، فقد تمت إعادة طرحها في خريف 2011⁽⁹⁰⁾. لم يتتسن وضع اللمسات الأخيرة عليها حتى صيف 2012⁽⁹¹⁾، عندما أعد فريق الخبراء/محافظة دمشق لإضفاء الصفة القانونية على منطقة خلف الرازي. وبعد ذلك، من عام 2012 إلى عام 2017 باستثناء وقف إطلاق النار في عام 2014، كان حي القابون تحت سيطرة المعارضة، وكانت بيئة البناء فيها مدمرة بشكل كبير⁽⁹²⁾. لذلك، لم تتم انتقاء عمليات التخطيط الرئيسية إلا في عام 2018 بعد «المصالحة» في المنطقة⁽⁹³⁾. عندما ظهرت المسودة الأولى للمخطط الرئيس للقابون في صيف 2018، وتوقعت تحويل المنطقة إلى منطقة سكنية ذات أنشطة تجارية محدودة، يمكن القول إن التسوية السياسية الأساسية لم تكن بقوة التسوية في بساتين الرازي حتى الآن.

علاوة على ذلك، استفاد سكان القابون من الضغط المذكور آنفًا وال منتشر في كل مكان من قبل الجهات الفاعلة في الدولة الغربية والشلاتين السوري ردًا على القانون 10/2018. وفي الوقت نفسه، وهذا هو الأهم، قام الصناعيون المحليون من المنطقة على الفور بتنظيم وتأزر مقاومتهم. لقد أدركوا أن المخطط الرئيس المعلن حديثاً من محافظة دمشق سيجبرهم على الانتقال إلى منطقة أخرى قربة (عدرا العمالية)، ويجردهم من حقوق الملكية الخاصة بهم⁽⁹⁴⁾. ورداً على ذلك، شكل الصناعيون المحليون مجموعة على (فيسبوك) وحاولوا البحث عن حوار مع محافظة دمشق. وبالتالي، روجوا أولاً لحقيقة أن منشآتهم ستقع في منطقة «منظمة»، وليس في منطقة «غيررسمية» (على سبيل المثال، بساتين الرازي). ثانياً، زعمت محافظة دمشق أن ما يقرب من 80-85% في المئة من القابون كان مدمرًا بسبب الصراع، وأنه يحتاج إلى إعادة تطوير في أي حال، وقد تعهدت بإجراء عمليات الترميم الضرورية إذا قبلت الحكومة إقامتها⁽⁹⁵⁾. ثالثاً، عندما ردت

(90) - مقابلة سابقة مع مقاول سوري، 5 آب/أغسطس 2019.

(91) - المصدر السابق.

(92) - مرجع سابق، شبكة التحليل الحضري (2020)، ص. 26.

(93) - داماس تايمز (2019)، خطة محافظة دمشق لإعادة بناء المناطق المهدمة. 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018
<https://bit.ly/30h2KCa>

(94) - وسطاء العودة. مركز تحليل العمليات وإعداد التقارير (2019).

<https://coar-global.org/2019/10/07/intermediaries-of-return/>

(95) - عنب بلدي (2018)، صناعيو القابون وأزمة محافظة دمشق مستمرة. عنب بلدي، 6 كانون الأول/ديسمبر 2018.
<https://bit.ly/3kk9eHp>



المحافظة بأن الخطة ستكون «غير قابلة للتغيير»⁽⁹⁶⁾، كلف الصناعيون نقابة المهندسين ووزارة العدل السورية بإجراء تقييم مستقل للأضرار. وجد هذا التقييم أن 90 في المئة من المنشآت الصناعية المعنية لم تتضرر، أو أنها تعرضت لأضرار هيكلية أو سطحية طفيفة يسهل إعادة تأهيلها.

بعد ذلك، خلال خريف وشتاء 2018/2019، استخدم الصناعيون هذا التقييم المستقل للأضرار، لحشد دعم غرفة الصناعة السورية. تولت غرفة الصناعة السورية دور «ال وسيط الداخلي»، ودافعت عن الصناعيين مباشرة أمام رئيس الوزراء السوري، عماد خميس. ثم ورد أن حججها أغرت «خطاب إعادة الإعمار وبناء الدولة بعد الحرب الذي تبنته الحكومة». بالإضافة إلى ذلك، بصفتها ممثلاً مهنياً لقطاعات كبيرة من الاقتصاد السوري، أعلنت غرفة الصناعة استعدادها لمساعدة الصناعيين في استئناف أنشطتهم الاقتصادية في المنطقة. وقد وجد مكتب خميس بدعم مساعيهم، وطلب قائمة بجميع الشركات القادرة على استئناف العمل في المنطقة على الفور، لإجراء بعض الإصلاحات والصيانة، وبناء تلك التي فقدت بسبب التدمير. علاوة على ذلك، التقى خميس نفسه الصناعيين خلال شتاء 2018-2019، وحاول، رسميًا على الأقل، حل مخاوفهم. وفي تموز/يوليو 2019، مررت الحكومة المخطط الرئيس، رغم كل شيء. وقبول هذا بحوالي 740 اعتراضًا رسميًا خلال «مرحلة الاعتراض» اللاحقة، وبمقاومة مستمرة من قبل الصناعيين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

في هذا السياق، يمكن القول إن تغيير التبريرات القانونية التي تستخدمها محافظة دمشق واستجابة الحكومة المركزية يسلط الضوء على بعض الأفكار المثيرة للاهتمام حول التسوية السياسية الأساسية. وهذا يعني أن نشر المخطط الرئيسي لعام 2019 استدعي القانون 10/2018، الذي تطلب، إلى جانب موافقة وزارة الإدارة المحلية، توقيع الأسد. بعد عام واحد، في حزيران/يونيو 2020، أعيد نشر الخطة بموجب القانون 23/2015، الذي يخول وزارة الأشغال العامة والإسكان تجهيز جميع الأراضي المحددة في «المخططات التنظيمية التفصيلية» (المخططات الهيكلية) في دائرة الملكية أو «المخطط التنظيمي للسلطة الإدارية» للبناء (هنا: محافظة دمشق). في ضوء ذلك، يمكن للمرء أن يفترض أن الأسد لم يمنح توقيعه المطلوب على المسودة الأولى. ينشأ هذا الاهتمام بشكل خاص، لأن القابون، مثل بستان الرازي، كان (ولا يزال) خاضعاً للمصالح السياسية والاقتصادية لكثير من النخب ذات النفوذ الكبير، من ضمنها ماهر الأسد (شقيق بشار الأسد) ومحمد حمشو، اللذان ترتبط بينهما علاقة مصاهرة⁽⁹⁷⁾.

ما هي العوامل والجهات الفاعلة التي يمكن أن تتغلب على مصالح النخبة هذه، أو يكون لها الأولوية على مصالحها؟ في هذا السياق، يجب على المرء أن يأخذ بالحسبان مكانة الصناعيين في القابون، وبصفتهم أصحاب حقوق الإسكان والأرض والملكية واقتصاديين من أسهموا في الاقتصاد السوري قبل الحرب لعقود عديدة⁽⁹⁸⁾. يمكن القول إنهم كانوا جزءاً من التسوية السياسية في سوريا قبل الحرب⁽⁹⁹⁾، وظلوا موالين للحكومة المركزية طوال الحرب⁽¹⁰⁰⁾. ولكن نظراً إلى أن مختلف الأحياء والمجموعات المجتمعية التي

(96) - مرجع سابق، شبكة التحليل الحضري، ص. 41

(97) - مرجع سابق، شبكة التحليل الحضري، ص. 27

(98) - أشكر أحد المراجعين المجهولين لهذه الورقة لتوضيح ذلك.

(99) - المصدر السابق.

(100) - مرجع سابق، تقرير سورية (2018)

ترتبطها علاقات مقلقة بالحكومة المركزية، مثل كونها معقلاً للمعارضة، كانت قادرة على تعزيز مصالحها في قضايا أخرى باللغة التسييس مثل «المصالحة» والعودة؛ فإن مركز الصناعيين لا يمكن أن يكون عاملاً محورياً. في ضوء تاريخ الاحتجاج والمقاومة لبسانين الرازي والقابون، يمكن للمرء في الواقع أن يجادل عموماً في ضرورة أن يكون لجي القابون علاقة أكثر صعوبة بالحكومة المركزية من علاقة بسانين الرازي. ويتبين أن مشاركة غرفة الصناعة السورية وحالها واستراتيجيتها، إلى جانب الضغط المنظم والاعتراضات الرسمية، قد أثرت في المصالح الوطنية المتعلقة بالتسوية السياسية للقابون.

إن غرفة الصناعة السورية هي مثال جيد على اثنين من المخاطر المرتبطة بدعم الوسيط الداخلي، وهما من المخاطر المتعلقة بالسمعة والسياق: الأول ينبع من حقيقة أن «احترام» الحكومة المركزية السورية لغرفة الصناعة السورية ينعكس أيضاً في حقيقة أن بعض رؤساء غرفها المحلية، مثل غرفة حلب وحمص، يتعاونون بشكل وثيق مع «النظام»، لدرجة أنهم على قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي 2011). وعلى حين أن هذا الأمر يسمح لغرفة بإنها مطلعين في البلدان الأخرى، ليست وسيطاً بالمسألة⁽¹⁰¹⁾، فإن غرفة الصناعة السورية، مثل الوسطاء المطلعين في البلدان الأخرى، هي مخاطر محاذياً. وإن أي نوع من التعامل المباشر/ الداخلي معهم يحمل أخطاراً سياسية للاعبين الخارجيين مثل المساعدة الدولية الغربية. ومع ذلك، بالتحالف مع نظرية التسوية السياسية، كما هو موضح أعلاه، قد يكون دعم مساعيهم مفيدةً، إذا اعترف المرء بنتائج صفقاتهم المحلية على أنها مؤقتة⁽¹⁰²⁾. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الوسطاء المطلعين الاستمرار في إشراك مجموعات مجتمعية جديدة ومتعددة في محادثة موضوعات التفاوض و/ أو توسيع نطاقها⁽¹⁰³⁾.

خلال مفاوضات «المصالحة» و«العودة» المذكورة أعلاه، في جميع أنحاء المناطق التي كانت خاضعة للمعارضة سابقاً في سوريا، تم تعين عدد لا يحصى من «الوسطاء الداخليين» (يشار إليهم في هذا السياق باسم «الوسطاء المحليين») إما من قبل الحكومة المركزية، وإما من قبل المجتمعات المحلية نفسها، وإما من قبل لاعبين خارجيين مثل روسيا⁽¹⁰⁴⁾. وبالتالي، من المهم أن نشئ في أن مزيداً من «الوسطاء الداخليين» الذين يبدو أنهم عضويون سيستمرون في الاضطلاع بأدوار مؤثرة في ما يتعلق بصفقات (النخبة) المحلية حتى من دون أي مساعدة غربية. بالتأكيد، إن الدعم المباشر لمساعيهم يخاطر بوجود هؤلاء «الوسطاء الداخليين» في نظر المجتمعات السورية أو «المربطين» بالحكومة المركزية السورية، بالنسبة إلى السياسات الغربية ومصالحها. وقد يؤدي ذلك إلى المخاطرة بوضعهم «المحترم» بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

(101) - مرجع سابق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020: ص. 28.

(102) - مرجع سابق، ستيبوتات (2018)، ص. 418.

(103) - مرجع سابق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020: ص. 28.

(104) - سوسنوفسكي، (2019)، وقف إطلاق النار كونه بناء دولة عنيفة: الهدنة المحلية واتفاقيات المصالحة في الحرب الأهلية السورية.
<https://doi.org/10.1080/14678802.2019.1679561>



ومع ذلك، فإن تكرار النتيجة التي توصلت إليها المذكورة الإرشادية لعام 2020 الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «التعامل مع وسطاء داخليين: الحفاظ على السلام في عصر الاضطراب» يؤكد أن «عمل الوسيط الداخلي كثيراً ما يكون مقيداً بالانفصال عن العمليات السياسية الرسمية وتجاهلها». ويجب استكشاف تسهيل آليات التبادل لأشياء مثل التعلم من الأقران بين «الوسطاء المطلعين»، ودعوة مفتوحة لإشراكهم في عمليات الوساطة الرسمية التي ييسرها المجتمع الدولي، ودمجها مع آليات الضغط السياسي من الأعلى إلى الأسفل التي تسنّها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الخلاصة والتوقعات

في سوريا، وفي أماكن أخرى، سيكون حاضر «السلام» ومستقبله بعد الحرب متميّزاً بصفقات النخبة المحلية، بين التحالفات غير المشروعة/ غير القانونية، للنخب السياسية والاقتصادية حول مسائل «حضريّة». ومع ذلك، كما تُظهر الاستجابة المعاصرة للتحول الناشئ نحو نظام ما بعد الحرب في سوريا، تفتقر المساعدة الدولية إلى الفهم الفعال لكيفية تشكيل «السلام» (والإصلاح)، وإلى الوسائل المفيدة لتشكيل «صفقات النخبة المحلية»، وهذا أمرٌ محوري بالنسبة إليها: إذا ظل «نظام» مثل نظام «الأسد» قائماً، فإن «السلام» ليس «أمراً سيئاً» تلقائياً، ولا يُعد «السلام» «جيداً» تلقائياً، بمعنى «طويل الأمد»، إذا كان انتقال النظام السياسي الروسي يشمل أكبر عدد ممكّن من المجموعات العرقية، والطائفية، والاجتماعية، والجنسانية. وبدلًا من ذلك، فإن استدامة ونوعية «السلام» تعتمد على علاقة الاتفاق السياسي الروسي بالتسوية السياسية غير الرسمية والواقعية التي يقوم عليها المجتمع. «السلام» هو نظام خاص بزمان معين ومكان محدد، وبالعلاقات المتأصلة بينهما، وفي الوقت نفسه، هو القابل للتغيير والقابل للتمديد ليشمل مسائل ومجموعات مجتمعية أخرى. يكفي أن يكون النظام الأوّلي بعد الحرب «شاملاً بما فيه الكفاية» ويعمل محلياً، بدلاً من التحرير على «تغيير النظام» الكامل. على مدار الجولات الأخرى من المفاوضات، لا يزال الممكن أن يتتطور تدريجياً.

في ما يتصل بتشكيل «السلام» في بيئات ما بعد الحرب (الحضريّة)، يتعيّن على المساعدة الدولية أن تأخذ بالحسبان ضرورة الاعتراف بالدور المحوري الذي تلعبه «صفقات النخبة المحلية» التي يمكنها أن تجعل التسوية السياسية خطوة أولى ضرورية أو أن تنهيها.

وفي الوقت نفسه، يفرض هذا على المساعدة الدولية الانخراط مع مجموعات مختلفة من تحالفات الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والأمنية المشروعة وغير المشروعة، التي يتم توطينها (تحويلها إلى محلية) بشكل متزايد. وفي هذا الصدد، اقترحت الدراسة التعلم من الإجماع الناشئ بين الباحثين والممارسين «الواقعيين لبناء السلام». ويترتب على هذا تبني ما يسمى بالمقارنة «المجينة» التي تجمع بين الوسائل السياسية والاقتصادية على المستوى الكلي مع تدابير الدعم المحلي على المستوى الجزئي. وبالتالي، يبرز التعاون والدعم الداخلي/ المباشر «للوسطاء المطلعين» على وجه الخصوص.

تعكس حالات عمليات التخطيط الرئيسية «لإعادة التطوير الحضري» أو «إعادة الإعمار» لحيي بساتين الرazi والقابون في دمشق/ سوريا، التي نوقشت هنا، هذا الإجماع الناشئ⁽¹⁰⁵⁾. سلطت المقارنة بين كلٍّ من مساري التخطيط الضوء على أهمية «التوازن» بين مقاومة صفة خارجية وداخلية للمجتمع، و«التوقيت» لترسيخ تسوية سياسية ذات صلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من النظر في المخاطر البرامجية وتلك المتعلقة بالسمعة التي قد ترتبط إلى حد ما «بالنظام» مع «الوسطاء من الداخل»، في سياقات مسيسة، مثل الدب السوري، لأن بعض «الوسطاء من الداخل» قد يكونون مرتبطين إلى حد ما «بالنظام». في هذا السياق، أثبتت نهج «بناء السلام البراغماتي» أنه مفيد، في الامتناع عن توقع تغييرات تحويلية فورية واسعة النطاق، وفي اختيار «سلسلة من الصفقات» التي تتسع بصورة متغيرة من فضاء ومجموعة مجتمعية إلى أخرى، وفي النهاية إلى قضايا موضوع آخر. هنا، حددت الدراسة تسهيل آليات التبادل للتعلم من الأقران بين «الوسطاء

(105) - لمناقشة معنى الصراع في سوريا لبناء السلام ككل، انظر وينمان 2019.



الداخلين»، وكانت الدعوة المفتوحة لتضمين الناشئين «محلياً» في عمليات الوساطة الرسمية أمراً مبشرًا بالخير.

على المستوى المفاهيمي، أسهمت النتائج في فهم أكثر دقة، ومشترك، لـ «السلام» والدور الذي تلعبه الجهات الخارجية في ما يتعلق بتأثيراتها الإيجابية والسلبية المحتملة على صفقات النخبة المحلية الأساسية. إذا كان هناك أي شيء، فقد أكدت الدراسة أن بعض «الدراسات الفرعية» المفترضة لبناء السلام التي تندرج تحت مظلة «بناء السلام البراغماتي»، مثل «بناء السلام الحضري» و «بناء السلام غير الليبرالي» ونظرية التسوية السياسية، يمكن و يجب أن تُسهم على نطاق واسع في وضع المقاربات السياسية الكلية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتبادلوا أفقياً مع مجموعة الأدبيات ذات الصلة. ومن أجل النهوض بمفهوم «السلام» ذي الصلة وبالمارسات التي ينبغي أن تكون ذات صلة بـ «بنائه»، في بيئات ما بعد الحرب في المناطق الحضرية، فإن إجراء مزيد من التحريات النظرية والتجريبية، بشأن «مساومة النخبة المحلية» وعلاقتها بالجهات الفاعلة والعوامل الداخلية والخارجية للصراع، يمكن أن يثبت أنها جديرة على وجه الخصوص بالجهد. باختصار: لا يوفر هذا نقطة دخول «واقعية» فحسب، بل نقطة دخول مستدامة حقاً لبناء السلام بصدق محلياً، في المناطق الحضرية بعد الحرب، وربما أبعد من ذلك.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكريّة المتعلقة بالشأن السوري خاصّة، والصراع الدائري في سوريا وسيناريوهات تطويره، وتهتمّ بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتمّ أيضًا بالقضايا العربيّة، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربيّة الإقليميّة والدوليّة.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سوريا، على أساس وقيم الديمقراطيّة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويُسعي لأن يكون ميدانًا للحوار البناء، وساحة للتلاقي للأفكار.

أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية



أبحاث اقتصادية



ترجمات



أبحاث قانونية



www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Araştırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05